رجب طيب أردوغان يظهر حدود سلطة بوتين

ترجمة وتحرير: نون بوست

إلى حد وقت قريب، كانت كل المؤشرات تدل على اندلاع الحرب في إدلب. ولكن بعد 4 ساعات ونصف من المفاوضات، توصل رجب طيب أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين إلى اتفاق مفاجئ، في مدينة سوتشي، يقضي بفرض منطقة منزوعة السلاح تمتد على مسافة 15 إلى 20 كيلومترا.

وهي تهدف إلى فصل المنطقة التي تسيطر عليها فصائل المعارضة السورية والمجموعات المتطرفة، عن المناطق التي تخضع لسيطرة جيش النظام السوري الذي يقوده بشار الأسد.

وبهذا فإن الحملة العسكرية الضخمة التي كان النظام السوري يعتزم شنها تحت غطاء جوي من روسيا، تم التراجع عنها، وهو ما أكده وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو. وعوضا عن ذلك، فإن القوات الروسية والتركية، في المنطقة منزوعة السلاح المتفق عليها، سوف تسيران دوريات مشتركة بداية من تاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر. وهو ما يعني نهاية التهديد الذي كان تمثله العملية العسكرية التي كان يجهز لها بوتين والأسد، حيث أن هذه المحافظة تعتبر آخر ملاذ لمعارضي الرئيس السوري.

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد وصف هذه المنطقة بأنها ملاذ للإرهابيين، فيما قامت المقاتلات الروسية بقصف معاقل المعارضة والمتمردين خلال وقت سابق من هذا الشهر، وبينما كانت القوات البرية السورية تجهز للهجوم، وقبل 10 أيام فقط، كان بوتين قد رفض طلبا لوقف إطلاق النار خلال لقاء له مع أردوغان.

يعتقد الخبراء العسكريون في موسكو أن تهديدات روسيا في الأسابيع الأخيرة، كانت تهدف أيضا لدفع تركيا لاتخاذ خطوات أكثر حزما ضد المتطرفين في إدلب

والآن يأتي هذا الاتفاق المباشر في سوتشي، ليظهر بكل وضوح أن هامش المناورة لدى بوتين في سوريا يواجه بعض الحدود، على الرغم من أن السيطرة على إدلب كانت لتشكل من وجهة نظر الأسد نجاحا كبيرا، حيث أن هذه المحافظة هي واحدة من آخر المناطق التي يسعى النظام لإخضاعها

لسيطرته، فيما تحظى المنطقة التي تسيطر عليها المعارضة في شرق البلاد بحماية من الولايات المتحدة، ولهذا فهي تبقى خارج نطاق الاستهداف.

وفي الكواليس الخلفية، كانت روسيا قد أثارت حماس القوات الحكومية على مدى أسابيع، ولكن تقول ماريانا بيلينكايا، الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط في مركز كارنيجي بموسكو: "إن الدافع الرئيسي وراء تراجع موسكو عن موقفها الآن هو عدم رغبتها في الدخول في خلافات مع تركيا. فإدلب في النهاية هي واحدة من 4 مناطق لخفض التصعيد موجودة في سوريا تحت رعاية تركية."

ويعتقد الخبراء العسكريون في موسكو أن تهديدات روسيا في الأسابيع الأخيرة، كانت تهدف أيضا لدفع تركيا لاتخاذ خطوات أكثر حزما ضد المتطرفين في إدلب، حيث كلان هؤلاء قد قاموا بتسيير عدد من الطائرات بدون طيار التي حلقت فوق القاعدة الروسية في حميميم. كما يعتبر العسكريون الروس أن مواقع هؤلاء المقاتلين في إدلب تشكل تهديدا لمدينة دمشق.

ففي تموز يوليو الماضي، كان إلكسندر لافرينتييف، ممثل بوتين في سوريا، قد أعلن أن بلاده غير مهتمة بفتح جبهة في إدلب، ولكن صبرها على الوضع القائم لن يستمر إلى ما لا نهاية.

بحسب وزارة الدفاع الروسية، فإن موسكو نشرت عدد يفوق 50 ألف من جنودها في سوريا إلى حد الآن

ولذلك فإن فرض منطقة منزوعة السلاح في هذه المحافظة يخدم مصلحة روسيا أكثر من شن عملية عسكرية تقوض علاقتها مع تركيا.

روسيا تريد الحد من الاعتماد على قواتها في سوريا في النهاية كانت الحكومة الروسية تعمل منذ وقت طويل لتتمكن هي وتركيا وإيران، أهم اللاعبين المتدخلين، من التوصل لاتفاق على مصير سوريا، وهذا ليس فقط بهدف ترك الغرب، وبشكل خاص الولايات المتحدة، خارج هذه المعادلة ومنعهم من تقرير مصير بشار الأسد في السلطة، بل إن موسكو كانت تهدف أيضا لتعميق التنسيق مع تركيا والقوات الإيرانية، حتى تتمكن هي من الحد من الاعتماد على قواتها في سوريا، مع المحافظة في نفس الوقت على نجاحاتها العسكرية.

وتعتمد روسيا على تكتيك مماثل في مسألة إعادة الإعمار، حيث أنه في حوار صحفي مع وكالة تاس للأنباء، أعلن لافرينتييف أن دولا مثل ألمانيا وفرنسا مطالبة بالمساهمة ماليا في إعادة إعمار سوريا التي دمرتها الحرب.

وبحسب وزارة الدفاع الروسية، فإن موسكو نشرت عدد يفوق 50 ألف من جنودها في سوريا إلى حد الآن، ولكن هذا ليس كافيا لإبقاء الأسد حاكما وحيدا على رأس السلطة. إذ أن شن هجوم واسع النطاق تقوده قوات النظام برا وروسيا جوا، يمكن أن يثير غضب أردوغان، الذي لا تزال قواته متواجدة في محافظة إدلب، ويدفعه لمغادرة التحالف. وفي روسيا يخشى الخبراء من أن تركيا في هذه الحالة يمكن أن تدعم المعارضة بالسلاح والمال، وهو ما سيؤدي لتعقيد التدخل الروسي في سوريا.

بدون تركيا، سترتفع مصاريف روسيا في سوريا إلى حد الآن تمكنت روسيا من تمويل عملياتها في سوريا بالاعتماد على موارد محدودة نسبيا. وتظل هذه المسألة في طي السرية بالنسبة لموسكو، إلا أن وسائل إعلام مستقلة، وحزب يابلوكو المعارض، تشير تقديراتهما إلى أنه تم صرف أقل من واحد مليار يورو في العام.

تعمل الحكومة الروسية حاليا على جمع التمويلات المالية لتحقيق الوعود الانتخابية لبوتين، والمتمثلة أساسا في تخصيص اعتمادات إضافية لتحسين البنية التحتية والإسكان والتعليم والرعاية الصحية، قد تبلغ كلفتها بحسب تقديرات الحكومة 100 مليار دولار خلال السنوات الست القادمة

ومن المؤكد أنه دون تلقي دعم من إيران وتركيا، فإن هذا المبلغ سوف يرتفع. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن فلاديمير بوتين يعاني حاليا من مشاكل مالية على الصعيد المحلي، حيث أن التهديدات بتسليط عقوبات جديدة على روسيا، على خلفية عملية تسميم العميل المزدوج السابق سيرجي سكريبال في ساليسبيري، أدت لانخفاض قيمة الروبل. ومنذ بداية هذا العام، خسرت العملة الوطنية الروسية حوالي خمس قيمتها في مقابل الدولار، وخلال الأسبوع الماضي اضطر البنك المركزي الروسي لرفع قيمة الفائدة بنسبة 25.0 نقطة مائوية، من أجل دعم العملة.

وكانت السلطات المالية قد رفعت قيمة الفائدة في ديسمبر 2014 ،وجاء هذا القرار حينها تفاعلا مع انهيار الروبل عندما شهدت أسعار النفط انخفاضا دراماتيكيا. وفي نفس الوقت، تعمل الحكومة الروسية حاليا على جمع التمويلات المالية لتحقيق الوعود الانتخابية لبوتين، والمتمثلة أساسا في تخصيص اعتمادات إضافية لتحسين البنية التحتية والإسكان والتعليم والرعاية الصحية، قد تبلغ كلفتها بحسب تقديرات الحكومة 100 مليار دولار خلال السنوات الست القادمة.

ومن أجل جمع هذه المبالغ، أطلقت الحكومة خطة لزيادة سن التقاعد بشكل تدريجي خلال الخمس سنوات القادمة. وبداية من العام القادم، سوف يتم رفع الآداء على القيمة المضافة بنسبة 2 بالمائة. ومن أجل تمرير هذه الإصلاحات المؤلمة، فإن بوتين سيضطر لخسارة البعض من شعبيته، وفي ظل هذا الوضع فإن زيادة الإنفاق العسكري في سوريا لن تكون في صالحه.

المصدر: تسايت

رابط المقال: https://www.noonpost.com/24857/